

دور السياسات التعليمية في التنمية الاقتصادية

م.م. اماني هاشم لطيف (*)

كما فعلت كل من سنغافورا وكوريا الجنوبية وماليزيا ونيوزلندا ، التي تعد من ابرز التجارب الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية التي عملت على رسم سياسات تعليمية من شأنها رفع مستوى الرفاهية المجتمعية لبلدانها وتحقيق تنمية اقتصادية فيها .

اهمية البحث

عملت الكثير من الدول على دعم وتعزيز القطاع التعليمي واتباع سياسات تعليمية تحقق التنمية الاقتصادية من منطلق مفاده لا يمكن النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد من دون تهيئة وتدريب ورغد الافراد بالتعليم العلمي والمهني .

مشكلة البحث

يثير التساؤل عن مفهوم السياسات التعليمية ومفهوم التنمية الاقتصادية وهل تؤثر السياسات التعليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية وما

المقدمة

الحكيم من اتعض بغيره هي حكمة يتم تداولها منذ القدم ، توحى لنا بانه يجب الاستفادة من تجارب الاخرين وتطبيقها على الواقع المعاش ، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة بحثنا الموسوم (دور السياسات التعليمية في التنمية الاقتصادية) ، فمن المسلمات بين جميع المجتمعات يحتل التعليم اهمية كبيرة في الارتقاء بحياة الافراد ، أذ يعد احد المحركات الفعلية والاساسية في العملية التنموية وهو الممول الاول للعناصر البشرية الفاعلة والمؤهلة علمياً وعملياً وهو اساس النهوض بالمجتمع من خلال تعبئة مهارات الافراد وخبراتهم ، وإن أي خلل في السياسة التعليمية للبلاد سوف ينعكس سلباً على البنية الاقتصادية لها ويؤثر على سير العملية التنموية فيها ، ومن اجل تحقيق هذه الغاية عملت الكثير من البلدان على تطوير سياساتها التعليمية ، ورسمت رؤى استراتيجية مستقبلية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية فيها

amani.h@cis.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

أبرز الدول التي استغلت التعليم لصالح التنمية الاقتصادية ، فضلا عن الرؤية المستقبلية لدور السياسات التعليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، تلك هي مشكلة حقيقية تستدعي الدراسة والبحث .

فرضية البحث

تحتل السياسات التعليمية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية لكونها تعمل على تعبئة الموارد البشرية وتنمية قدراتها وتهيئة الكوادر الفنية لرفع مستوى الانتاجية وزيادة الدخل القومي للأفراد ، وقد استثمرت الكثير من الدول المتقدمة السياسات التعليمية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة فيها فضلا عن رسمها الكثير من السياسات التعليمية لتحقيق اهدافها الاقتصادية .

منهجية البحث

تتطلب طبيعة الاشكالية التي يمثلها موضوع البحث (دور السياسات التعليمية في التنمية الاقتصادية) استخدام المنهج الوصفي في تحليل مفهوم السياسات التعليمية والتنمية الاقتصادية وماهي العلاقة بينهما لكونه من أكثر اساليب التحليل المناسبة في مجال التنمية الاقتصادية فضلا عن استخدام المنهج النظري في تحليل معطيات البحث .

هيكلية البحث

المحور الاول : اطار مفاهيمي للسياسات التعليمية والتنمية الاقتصادية

المحور الثاني : السياسة التعليمية وعلاقتها

بالتنمية الاقتصادية

المحور الثالث : مستقبل دور السياسة التعليمية في تعزيز التنمية الاقتصادية .

المحور الاول : مفهوم السياسات التعليمية والتنمية الاقتصادية

ينقسم المحور الى :

اولاً : مفهوم السياسات التعليمية .

يعد التعليم الفعال من أبرز وأهم الادوات التي تساهم في تقدم الامم وتطورها ، اذا ما تضافرت الجهود لتحقيق النهوض بالعملية التعليمية وادواتها من مدخلات , ومخرجات ، وعمليات ^(١) , وبداية قبل الغور في مفهوم السياسة التعليمية لا بد لنا من التطرق لمفهوم معنى السياسة ، والتي تعددت التعاريف بشأنها لصعوبة ايجاد مفهوم جامع مانع لها ، فمنها من ركز على مفهوم السلطة وعرف السياسة بأنها : المهام المرتبطة بالحكومة وما تملكه من وسائل تؤثر بها على الشعوب والطرق التي يستخدمها قاداتها من اجل الحصول على السلطة ، والاحتفاظ بها، كما عرفت بأنها : الاختيار المدروس لإهداف جماعية ، ويعتمد في تحقيقها على مجموعة من القرارات العامة لها صفة سلطوية قانونية ملزمة لكل اعضاء المجتمع ، شرط ان يتم الاختيار بين الاهداف ووسائل تحقيقها وفق مبادئ عامة مستمدة من السياسات العامة للدولة ^(٢) ، وتعرف السياسة العامة بدورها هي : عملية تحدث نتيجة تفاعل ديناميكي معقد يتم وفق نظام سياسي فكري محدد تشترك به جهات وعناصر معينة رسمية

مواطن صالح يساهم في بناء المجتمع وتطويره^(٥).

وتملك السياسة التعليمية أهمية كبيرة فمن خلالها تعمل الدولة على تحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فهي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تضعها الدولة لتوجيه التعليم بما يلائم ويناسب مصالحها الوطنية واهدافها المختلفة ، كما تعرف ايضاً بأنها النشاط الحكومي الموجه نحو التعليم وايجاد الحلول المناسبة لمعوقاته ومشاكله والتعامل معها بأبسط واقل التكاليف من خلال وضع الخطط الاستراتيجية ورصد الموارد المتاحة واللازمة لتحقيق هذه الغاية^(٦) ، ويمكن القول ان السياسة التعليمية في مجملها هي العملية التي يمكن من خلالها تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينخرط فيها الافراد ، واهداف هذه المراحل ومجموعة الخطط والقواعد والقوانين والاسس العامة والتي تسير في ضوئها عملية التربية والتعليم .

ويرى بعض الباحثين ان مفهوم السياسة التعليمية يسير باتجاهين اساسيين الاول : ينصب على المبادئ العامة ويجعلها على قمة النظام التعليمي ، ووفق هذا الاتجاه ان السياسة التعليمية هي^(٧) :

• حلقة متصلة تبدأ من الفهم الكلي لفلسفة المجتمع يتم من خلالها يتم تحديد النظرة الى التطور والتقدم ثم اشتقاق الفلسفة التربوية واخيرا الغايات .

• عملية لها مساران : الاول مجموعة قواعد ومبادئ حاكمة للفعل التربوي ، والثاني

وغير رسمية داخل النظام السياسي ، وابرزها (السلطات الثلاث في الحكم ، دستور الحكم في الدولة ، الاحزاب السياسية ، ايدولوجية الدولة ، الموارد الطبيعية المتاحة للدولة ، الرأي العام وغيرها من الجهات) وهناك من يرى السياسة العامة هي : برنامج وخطط مقترحة من قبل شخص او جهة او حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المتاحة وتجاوز العقبات لتحقيقها^(٨) .

تتنوع السياسات العامة للدولة فمنها ما يخص بسياسة الدولة الخارجية تجاه الدول الاخرى ومنها سياسات تخص الشأن الداخلي للدولة كالسياسة التعليمية التي هي محور بحثنا، ويعد التعليم أساس قيام الحضارات والنهوض بالامم فهو يساعد في بناء عقول الافراد والمجتمعات ومن هذا المنطلق ، أهتمت الدول بسياساتها التعليمية بما يحظى من اهمية في بناء البلدان ، والتعليم هو: الجهود المبذولة للحصول على المعرفة بشكل عام وهو بمثابة عملية التي يتم من خلالها زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للبيئة الكلية التي يتلقى فيها المتعلم تعليمه وثقافته فيها، فالتعليم يمد الانسان بمعلومات تفسيرية عامة تكون المنطلق التي يستند اليها لمواجهة المشاكل اليومية والمواقف المختلفة التي يتعرض اليها في حياته^(٩) . ويعد التعليم عملية متكاملة ، وأداة مهمة من ادوات التغيير الاجتماعي فهو يشكل مصدر الرئيسي لتزويد المجتمع بالفئات البشرية المتدربة القادرة على تحقيق التنمية ، وهو الصورة الفعلية للواقع الاجتماعي ومرتبطة بشكل مباشر بإحتياجات المجتمع ومتطلباته ، قادراً على خلق وإعداد

اعداد وتهيئة الكوادر البشرية والمادية والمالية لتحقيق الاهداف .

• على اثرها يتم اتخاذ قرارات توجه الخطوات اللاحقة .

في حين ركز الاتجاه الثاني على الاهداف والتي تكون مترابطة ومتصلة فيما بينها ترابطاً محكماً تعكس في مجملها متطلبات المجتمع .

يعتبر التعليم احد الوسائل الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة ، فهو يركز على اكساب الافراد بكونهم رأس المال البشري المعرفة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال محاور عدة ابرزها ^(٨) :

١ - يساهم التعليم بنشر ونقل المعرفة اللازمة والضرورية لفهم ومعالجة المعلومات الحديثة والجديدة لنفيذ التقنيات المتطورة ، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

٢ - يعمل على زيادة راس المال البشري المتمثل في القوى العاملة ، مما يزيد من انتاجية العمل دافعاً عجلة التنمية الاقتصادية نحو التقدم .

٣ - هناك ازدياد الحاجة للتعليم وتدعوا الى ممارسة التعليم الذي يحقق جدوى علمية واقتصادية يمكن من خلالها معرفة الجدوى الاقتصادية والفعالية للمشاريع المختصة بسياسات التعليم ، اذ تقوم بترشيد وتقليل الانفاق الاستثماري ، والتقليل من الهدر ، ومن ثم التوزيع الافضل والامثل للموارد الاقتصادية على احتياجات التعليم المختلفة بأعلى جودة و اقل كلفة .

٤ - يعد الانفاق القومي على التعليم استثماراً مستقبلياً، فالتعليم هو خدمة انتاجية واستهلاكية في الوقت ذاته ، لكونه يحقق فوائد اقتصادية متعددة ، اذ يوفر التعليم للمتعلمين مهارات انتاجية التي تؤثر على العملية الانتاجية كماً ونوعاً.

لقد شهدت السنوات الماضية توسعاً كبيراً في برامج التعليم الاساسي ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط ، اذ اظهرت الدراسات ان التعليم العالي في الجامعات قد ساهم بشكل كبير جدا في اجراء تحسينات هادفة في المجتمع تتمثل في تحسين المستوى الصحي للأسر مما نتج عنها انخفاض حاد في معدلات وفيات الاطفال، والتأكيد على ضرورة التحصيل العلمي للأفراد، وان يتمتع البعض بمهارات فنية وعلمية عالية المستوى مما يتطلب مناهج جديدة واساليب اكايدمية تشجع المهارات المعرفية والعلمية العالية ^(٩) ، ومن الجدير بالذكر يرتبط التعليم بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية تشكل في مجملها عناصر التنمية الاقتصادية ، كعلاقة التعليم بالانتاج الاقتصادي ، وعلاقته بجودة التنمية الاقتصادية ، وعلاقته بالدخل القومي والتجارة ، فضلا عن علاقته بتكوين رأس المال البشري الذي هو أساس قيام التنمية الاقتصادية .

ثانياً : مفهوم التنمية الاقتصادية .

ظهر مفهوم التنمية تزامناً مع نشأة البشرية ، الا انها لم تنال اهتمام الباحثين، إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، بعدما تمحورت اهميتها في سؤال بسيط هو: لماذا هناك شعوب ودول

أصبحت غنية وأخرى لا تزال فقيرة؟، ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي شغلت اهتمام الباحثين العاملين في مختلف الميادين الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والبيئية، والثقافية، واهتمت المنظمات الدولية في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية، بهذا المفهوم لكونه حقا مكرساً لمختلف الشعوب، ولا سيما الشعوب النامية لمواكبة تقدم الشعوب والدول المتقدمة^(١٠)، وتعرف التنمية بأنها: «عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع والتي تحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للدولة، وذلك لرفع مستوى رفاهية غالبية أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفرادها في استثمار الطاقات المجتمعية الى أقصى حد ممكن، وترى الأمم المتحدة التنمية بأنها: «تلك الوسائل والعمليات التي من خلالها يتم توحيد جهود المواطنين والحكومة لتطوير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، والعمل على تقدمها لاقصى قدر ممكن^(١١)، بمعنى انها «إمكانية توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل للشعوب والذي يحتاج إلى نمو كبير في الدخل والانتاجية وتطوير القدرات البشرية، ووفقاً لهذا القول فان هدف التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات واستثمارها، وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فحسب، بل الارتقاء والنهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي، ولا تقتصر حاجات الإنسان كفرد

على الحاجات مادية فحسب، بل تحتوي أيضاً على العلم والثقافة، وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والقادمة.

ووفقاً لذلك تعد التنمية ابرز الخطوات الجادة والفاعلة التي تخطوها المجتمعات لإننتقالها من مستوى معيشي وصحي واجتماعي وثقافي معين الى مستوى أكثر تطوراً وتقدماً، فضلاً عن الحصول على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر التقدم والتطور التكنولوجي والعلمي والثقافي، اذ أصبح هذا النوع من التقدم القوة الدافعة والرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اكدت اقتصاديات العلم والتكنولوجيا على الدور الذي يؤديه اساليب البحث العلمي والتطور التكنولوجي في خدمة اغراض التنمية بوصفه من العناصر الرئيسية للعملية الانتاجية^(١٢).

ويُراد بالتنمية الاقتصادية هي عملية تغيير مقصود في البنية الاقتصادية لصالح القطاع الصناعي مع مراعاة الجانب الاجتماعي، والتمثل في تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الدخل القومي، من اجل نقل الاقتصاد من المستوى المتخلف الى المستوى المتقدم، كما انها تعرف بكونها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، الذي يؤدي بصورة تدريجية الى ارتفاع في متوسط نصيب الدخل للأفراد، كما تعمل على رفع انتاجية معامل الانتاج القائمة خاصة في بلدان العالم الثالث كالقطاع الزراعي وغيره من القطاعات^(١٣).

وقد عُرفت التنمية الاقتصادية من خلال الفترات التي مرت بها المجتمعات بداية بفترة

المجتمعات التقليدية ثم فترة التأهب وفترة الانطلاق وصولاً لفترة النضوج ومن ثم الاستهلاك الواسع.

كما يمكن النظر الى التنمية الاقتصادية من خلال المحتوى والمضمون العام الذي يهدف الى احداث تقدم المجتمع عن طريق اكتشاف اساليب جديدة افضل ، ورفع مستويات الانتاج القومي من خلال تنمية وتطوير المهارات البشرية وخلق تنظيمات افضل قادرة على مواجهة التحديات (١٤) .

ونتيجة للتطورات العالمية والاقليمية التي حدثت في القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين في مختلف المجالات ولاسيما المجال الاقتصادي ادى الى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية وتراجعها عن المفهوم التقليدي الذي يقتصر على الجانب الاقتصادي ، فاصبح اكثر شمولية ليضم مبدأ (الاستدامة) في عملية التنمية ليظهر مفهوم التنمية المستدامة التي تعرف بأنها عملية تغيير اقتصادي وسياسي واجتماعي تعمل على تحقيق الرفاهية المطلقة للأفراد مع مراعاة حقوق الاجيال القادمة من الموارد البيئية والطبيعية المتاحة للدولة (١٥) ، وبما ان الانسان هو هدف وغاية التنمية والقائم بها والمستفيد منها ، فقد عملت الكثير من الدراسات على دمج تنمية البشر في مفهوم التنمية الاقتصادية لكونه اساس العملية التنموية

ومن الركائز الاساسية لتنمية الموارد البشرية لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية (١٦) :-

١. التعليم : اذ يعد التعليم نشاطاً انسانياً يعمل على نشر المعرفة والعلم بين الناس من اجل

اكتسابهم الوعي والادراك والمهارة البدنية والذهنية ليتمكنوا من اتخاذ مواقف علمية وتصور عقلائي تجاه متغيرات الحياة المختلفة مادية كانت أم معنوية وصقل المهارات الفطرية بإسلوب يعتمد على اساليب علمية رصينة ، ويمثل التعليم وسيلة مهمة في حياة الانسان لأجل اعداد الموارد البشرية والمساهمة في تحقيق اهداف الدولة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعرفية ، فهو لا يقتصر على فئة معينة بل يشمل جميع الافراد ممن لديه الرغبة في تلقي العلم ، وتعمل جميع الدول وفق مبدأ (اجبارية التعليم) وممارسته على الافراد منذ سن السادسة من عمر الفرد .

٢. التدريب والممارسة : وهو اكتساب الخبرات والمهارات التي يحتاجها الانسان من اجل تحسين قدرته على اداء الاعمال ، أي الكيفية والوسيلة والطريقة التي يؤدي بموجبها الفرد عملاً معيناً ، وبذلك يعد جزءاً من التعليم ، فهو وسيلة لتحقيق اهداف معينة قائمة على اكتساب الفرد للخبرات والتدريب.

٣. تنمية وصقل المهارات والقدرات : وتسعى الى زيادة قدرة الانسان في تحسين اداء الافراد لوظائفهم وواجباتهم من اجل القيام بمسؤوليات اكبر ، وهي جزء من التدريب يمد الفرد بالمعرفة .

تعد التنمية الاقتصادية سبباً اساسياً في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة والتي ازدادت لوجود العديد من العوامل الاقتصادية واخرى غير اقتصادية في الدول

النامية والتي لا يمكن التخلص منها الا من خلال أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية هادفة وحقيقية ، وعملت الكثير من الدول على استغلال التعليم من أجل اهدافها التنموية في مختلف قطاعاتها كما سيتم دراسة ذلك في المحور الثاني .

المحور الثاني : السياسة التعليمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

من البديهيات التي لا يختلف عليها أحد ، ان عملية تحول وتطور المجتمعات كافة انها اتخذت من تطور التعليم منطلقاً لها ، اذ لا يمكن التحدث عن مجتمع معلومات من دون الارتقاء بمستوى التعليم بمراحله كافة ، فعملية جمع البيانات والمعلومات القيمة تكون بحاجة مهارات بشرية عالية التأهيل ، والتي لا تتحقق عبر التدريب فقط ، انما بوساطة التعليم ولاسيما التعليم الجامعي ومن ثم اكتساب المهارات وممارسة التدريبات ، وهذا ما يتم ملاحظته في المجتمعات الصناعية ، اذ بلغت فيها نسبة التعليم في مراحله المختلفة نسبة عالية جداً ، مكنتها من التحول الى مجتمع المعلومات لتتنقل بعدها في نهاية القرن الماضي الى مرحلة مجتمع المعرفة تلك التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في انتاج السلع والخدمات المعرفية لتحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية (١٧) .

ومن الجدير بالذكر ان علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية ليست حديثة بل يرجع اصولها عندما اكد (آدم سميث الذي يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ، ومن رواد الاقتصاد

السياسي) أهمية التعليم في كتابه ثروة الامم ، اذ يقول ان اكتساب الفرد للمعرفة والمهارات اثناء دراسته هي تكلفة حقيقية ، الا انها في الواقع تعد رأس مال ثابت وهي ثروة شخصية والتي تعتبر بدورها جزء من ثروة المجتمع ، بينما يرى الفريد مارشال ان التعليم جزء من الاستثمار القومي ويجب الاهتمام بالتعليم لتحقيق اهداف اقتصادية ولاسيما التنمية الاقتصادية ممايفرض على الدولة زيادة الانفاق على التعليم ، وفي عام ١٩٦٠ اصبح مفهوم (Economic Of Education) اقتصاديات التعليم ، فرعاً اساسياً من فروع علم الاقتصاد بعد الخطاب الذي القاه الأقتصادي تيودور شولتز في جامعة شيكاغو والذي أكد فيه على دور الموارد البشرية وضرورة تنميتها بالتعليم (١٨) .

لقد اعتمدت الكثير من الدول على مبدأ انه كلما كانت الدولة ذات مستوى عالي من التعليم كلما كان مستواها في التنمية الاقتصادية اكثر تقدماً ، اذ يشكل العنصر البشري (المتعلم) أبرز عناصر التنمية الاقتصادية ، وتأتي التجربة السنغافورية من ابرز التجارب في هذا المضمار ، فعلى الرغم من اندراج دولة سنغافورة كاحدى دول العالم الثالث الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية (البترول والمعادن) ، الا انها استطاعت بقيادة رئيس وزرائها (لي كوان يو) من فترة الستينيات وحتى بداية الالفية الثالثة في تحقيق قفزة تنموية شاملة لكل قطاعات البلد ، فقد شهدت تحولا كبيرا من دولة فقيرة يبلغ فيها متوسط دخل الفرد فيه ما يقارب ٥٠٠ دولار ، الى دولة متقدمة فيها

أعلى نسبة رفاهية مجتمعية بمتوسط دخل الفرد ما يقارب ٧٠ ألف دولار ، أي ازداد بعشرات الاضعاف خلال مدة زمنية قياسية ما يقارب الخمسون عاماً^(١٩) ، فقد استطاعت ان ترسم مكانتها على الخريطة الجغرافية الاستراتيجية الدولية كمركز مالي ولوجيستي عالمي ، فقد ركزت سنغافورة بالدرجة الاولى على التعليم المهني والهندسي لإنتاج الصناعات التكنولوجية ، الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع انتاجية الفرد وارتفاع دخل الفرد السنوي ، لتصبح ضمن ما يعرف (بالنمو الاسيوي) والتي تضم بجانب سنغافورة كل من تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج ، ولقد اكد رئيس وزراء سنغافورة الذي تلقى تعليمه الجامعي في بريطانيا في جامعة كامبريدج ، على أهمية النهوض في التعليم من اجل تحقيق تنمية اقتصادية لكونه اساس الثروة الاقتصادية للبلاد ، وكانت الخطوة الاولى لتحقيق هذا الهدف عن طريق ايجاد نظام تعليمي متطور في جميع محاوره ابتداءً في اعداد منهج تعليمي قوي ، تأهيل الكوادر التعليمية ، توفير الابنية ، دعم دور الاسرة ، ثم دعم الطالب لكونه المستفيد الاول من هذا النظام التعليمي المتميز^(٢٠) .

ان التعليم في سنغافورة بمختلف مراحله الدراسية من المرحلة التمهيدية الى المرحلة الجامعية تستخدم فيها اللغة الانجليزية بكونها اللغة الرسمية للبلاد بينما تحتل اللغة السنغافورية اللغة الثانية في البلاد ، ونتيجة لارتفاع نسبة التعليم فقد تحققت تنمية اقتصادية في مختلف المجالات في مقدمتها تنمية النظام الصحي والطبي ، اذ تتميز العناية الصحية

بالتقدم والتطور ، كما عملت على تطبيق خطط تنموية على موضوع التناسل السكاني لحصر الزيادة في اعداد السكان بنسبة لا تتجاوز ٢٪ سنوياً ، وذلك لاسباب عدة في مقدمتها صغر مساحة البلد وازدياد العمالة الاجنبية ، كما وضعت خطط تنموية اقتصادية لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة ، فعلى الرغم من كون ان ثلثي سكان سنغافورة يعيشون في احياء فقيرة ، الا انها استطاعت مواجهة التحديات والقيام بنهضة تنموية اقتصادية قادرة على تحقيق الرفاهية المجتمعية^(٢١) ، وحسب البنك الدولي تعد سنغافورة افضل دول العالم من حيث تطوير وتنمية الموارد البشرية اذ اصبح كل طفل يولد في سنغافورة سيكون قادراً على الانتاج بنسبة ٨٨٪ ، كما يعد الاقتصاد السنغافوري من اعلى اقتصاديات العالم نمواً إذ ارتفع الناتج المحلي الى اكثر من ٧٪ سنوياً^(٢٢).

ويمكن القول لقد شكلت السياسة التعليمية التي اتبعتها لي كوان يو حجر الاساس في عملية التنمية الاقتصادية في سنغافورة ، فعلى اثرها تمكنت سنغافورة من الدخول في المنافسة الاقتصادية مع الدول المتطورة والمتقدمة من خلال استثمار الموارد البشرية التي تجسد عنصر التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، واستقطاب الشركات العالمية لعمل مشاريع تنموية على اراضيها^(٢٣) .

اتبعت الكثير من الدول في سياساتها التعليمية مبدأ النهوض بالتعليم لكونه مفتاحاً في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية فيها ، وهذا ما نجده في كوريا الجنوبية ايضاً ، فنتيجة لأهتمامها بالتعليم انتقلت كوريا الجنوبية الى قوة عالمية

الثمانينات القرن الماضي (٢٠) .

كما عملت من اجل تعزيز عملية التنمية الاقتصادية قيامها بإصدار قوانين تشجع البحث العلمي ، فعملت على انشاء مراكز علمية بحثية والمكاتب والهيئات لتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة وكوريا الجنوبية ، كذلك اهتمت بشكل كبير بعناصر التدريب والتجهيز المهني التي تعمل على تطوير جودة التعليم والتكنولوجيا ، عن طريق تحسين نتائج ومخرجات التعليم لكي تتوافق مع احتياجات سوق كوريا المحلي ، كما عملت على ابتعاث اعداد كبيرة من الطلاب والموظفين الى الدول المتقدمة لاكتساب الدراسة والتدريب (٢١) .

ان دراسة حالة كوريا الجنوبية يثبت نجاح التنمية الاقتصادية فيها جاء بسبب سياساتها التعليمية الهادفة والتي يترأسها مجموعة من النخب الذي يحملون الشهادات العليا من الجامعات المحلية والعالمية ، والذي يملكون رؤيا اقتصادية واضحة التي تعمل من خلال استراتيجياتها المتعددة على حل المشكلات التنمية الاقتصادية والعملية التعليمية ، ويجاد بنية صناعية واقتصادية متقدمة لتكون صناعة منافسة للأسواق العالمية ، فضلا عن تحسين البنية التحتية للبلاد وتحقيق الرفاهية للشعب ، وبذلك تحولت كوريا الجنوبية الى قوة اقتصادية وتجارية عالمية.

كذلك تعد التجربة الماليزية من تجارب الرائدة في استثمار التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها ، تملك ماليزيا موارد طبيعية كبيرة فهي تحتل المركز الاول عالمياً في انتاج القصدير

وتحولت من دولة تعتمد على المساعدات الى دولة مانحة لها ، ولعبت دوراً تنموياً يعتمد على التخطيط الاقتصادي والاستراتيجي وتحقيق التعاون التنموي بين القطاع العام والخاص ، ووفقا لذلك حققت كوريا الجنوبية قفزة تنموية هائلة خلال فترة ثمانينات القرن الماضي على الرغم من خضوعها لفترات طويلة من الاحتلال الياباني فضلا عن حروبها مع كوريا الشمالية خلال الاعوام (١٩٥٠ الى ١٩٥٣) والتي تم فيها تدمير ما يقارب ٤٠ ٪ من الوحدات السكنية ، و ٨٠ ٪ من محطات توليد الطاقة الكهربائية ، لتكون الحويلة النهائية من الاضرار الناجمة من الحرب ما يقارب ٦٩ مليار دولارا ما يعادل خمس مرات الناتج الاجمالي ، الا انها استطاعت في بداية القرن الحالي ان تصبح من انجح قصص التنمية في دول العالم الثالث ، بعد ان كانت من افقر دول العالم (٢٤) .

انطلق الزعماء والاكاديميين الكوريين من فكرة مفادها بأن ما يُخرج الدولة من الدمار الذي عانتها من الحروب هو النهوض بالتعليم ورسم سياسات تعليمية داعمة للتنمية الاقتصادية ، بداية استندت على العناصر البشرية المتعلمة بكونها اساس التنمية ، فضلا عن استثمارها بعناصر المنظومة التعليمية من مدارس التكوين المهني والتي ساهمت في تعزيز انتاجية عمالها وتطوير مهاراتهم المكتسبة بالتعليم والممارسة مما شكل عاملاً لزيادة عمليات الانتاج والتصنيع ، وبالتالي زيادة الانفاق على التعليم لتصبح النسبة من ٢,٥ ٪ سنة ١٩٥١ ، الى ما يقارب ٢٣ ٪ من ميزانية الدولة ، خلال

بواقع ٦٥ ألف طن سنوياً ، وهو ما يعادل ٣٦٪ من الانتاج العالمي ، وكذلك تحتل المركز الثاني عالمياً في انتاج مادة الحديد ، بالإضافة الى امتلاكها النفط والغاز الطبيعي والفحم ، الا ان كثرة هذا الموارد لم تحقق فيها تنمية اقتصادية ، بل اعتمدت بشكل جوهري على التعليم لرفد ودعم الاقتصاد الماليزي لينتقل من اقتصاد زراعي تقليدي الى قطاع صناعي متقدم ويعود الفضل الى ذلك الى توجه الحكومة الماليزية باتخاذ سياسات تعليمية تهدف الى تحقيق اقتصاد معرفي قائم على المعلومات والاتصالات (٢٧) .

ومنذ حصولها على الاستقلال من الانتداب البريطاني عملت على تعديل السياسات التعليمية التمس تم تبينها في فترة الانتداب ، لإدراكها بان التعليم هو الذي يكفل تنمية وتطوير وتهيئة الموارد البشرية للدولة ، لتعمق الخطط التنموية اكثر بعد إستلام (مهاتير محمد) رئاسة وزراء ماليزيا عام ١٩٨١ ليبدأ في تنفيذ سياسات تنموية اصلاحية في كافة القطاعات رسمها في خطة سميت بخطة عام ٢٠٢٠ ، وهو العام الذي اعتبره هدفاً من اجل تحقيق نهضة اقتصادية شاملة للدولة تكون من خلالها قادرة على مواكبة الدول المتقدمة (٢٨) ، وبالفعل عملت الدولة على انتهاز سياسات تنموية في مقدمتها زيادة الانفاق على التعليم ، اذ بلغ عام ١٩٩٦ ٢١,٧٪ من اجمالي الانفاق القومي ليرتفع بعدها في عام ٢٠٠٠ ليصل الى ٢٧,٦٪ ، ليرتفع بعدها ليصل في اعلى مستوياته الى ٥٠٪ من الانفاق القومي ، وهذا يعكس حقيقة اهتمام الدولة بالتعليم لكونه يمثل التنمية الاقتصادية ، كما عملت الحكومة الماليزية على

دعم المراكز العلمية وابحاثها بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية التي تشجع الترابط بين الباحثين والشركات من جهة ، وبين المؤسسات المالية من ناحية اخرى ، ويؤدي المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دوراً في دعم ورعاية المراكز البحثية وتقوية الروابط بين الجامعات والمراكز من ناحية ، وبين القطاع الخاص من جهة اخرى ، ونتيجة لهذا الدعم الحكومي اصبح هناك ٢٩٩ باحث لكل مليون نسمة ، اما قضية مكافحة الامية فهي في حالة تقدم مستمر ، فحسب تقرير التنمية البشرية الصادر في عام ٢٠٠٦ بلغ نسبة عدد السكان الذين يستطيعون القراءة والكتابة ٨٠٪ في عام ١٩٩٠ ، بينما اصبحت هذه النسبة ٨٨,٧٪ في السنوات اللاحقة (٢٩) .

ونتيجة للدعم الحكومي للتعليم اظهرت الكثير من الدراسات ثمارها وانعكست فوائدها الاقتصادية فكانت حصيداً احد الابحاث التي اجريت على شجرة المطاط الى مضاعفة انتاجيتها ما يقارب عشر مرات مما سبق ، كذلك توصلت الابحاث العلمية الى تقليل فترة انتاج زيت النخيل من سبع سنوات الى اربع سنوات (٣٠) .

لقد وضع رئيس وزراء ماليزيا (مهاتير محمد) مجموعة من الخطط والاستثمار في المجال العلمي لتحقيق تنمية اقتصادية والتي تحقق معظمها قرابة عام ٢٠١٦ ، وابرزها (٣١) :

١. جعل دولة ماليزيا نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية العالمية .

٢. بناء نظام تعليمي يتوافق مع توجهات الدولة

الرسمية في ان تصبح حقل معرفي مهم في المنافسة الدولية ، فضلاً عن بناء جامعات شاملة لكافة التخصصات العلمية وجعلها قبلة لطلاب العلم و المعرفة من كل بقاع العالم .

٣. ركزت القيادات الماليزية على مخرجات التعليم المختصة بالمخرجات المهنية والحرفية ، لدعم وتعزيز الصناعات التكنولوجية وترسيخ عناصر النجاح التقني في الجامعات والمدارس لسد حاجة سوق العمل الماليزي.

٤. العمل على تنمية الموارد البشرية وصقل مهارات وشخصية المعلم لكونه اساس التنمية الاقتصادية وهذا ما اثبتته التنمية الماليزية .

٥. تحقيق الوحدة الوطنية والقومية بين طوائف وعريقات المجتمع الماليزي على اساس انه كلما اندمجت الاقليات داخل الدولة ادى ذلك الى تحقيق الاستقرار ومن ثم زيادة نسبة الاستثمار

٦. القضاء على الفقر والبطالة والتباينات الاجتماعية والاقتصادية ، من منطلق انه كلما قضت الدولة والقيادات الماليزية على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين افراد المجتمع زاد الانسجام بينهم .

وبذلك نجد ان ماليزيا تهدف الى جعل التعليم الماليزي قطاعاً متكاملأً مبتغاه الاول هو النهوض ودعم التنمية الاقتصادية ، واكمال مخطتها الاستراتيجية لعام ٢٠٢٠ ، والذي يتم تحقيق غالبية اهدافه لغاية يومنا هذا لتبدأ مشاريع وخطط تنموية جديدة ليتم تطبيقها على ارض الواقع .

اما المملكة العربية السعودية فهي الاخرى

انطلقت في السنوات الاخيرة في سباق مع بقية الدول من اجل تعزيز التنمية الاقتصادية فيها من خلال استثمارها للتعليم فكانت رؤيتها الاستراتيجية لسياساتها التعليمية ينطلق من عدة نقاط اهمها (٣٢) :

١. في حالة ازدياد المستوى المعرفي للأفراد المرافق مع عنصر رأس المال ، فسيؤدي الرفع مستوى الانتاجية والذي يؤدي بدوره رفع معدل النمو الاقتصادي .

٢. أن ادراك ومعرفة العنصر البشري في المجتمع للقراءة والكتابة ، يجعله قادراً على استيعاب احتياجات التنمية الاقتصادية والاجراءات المتبعة للنهوض بها .

٣. في حالة انتشار التعليم في المجتمع فسيعمل على محاربة العادات والتقاليد التي تقف في وجهه التنمية وتعيقها ، كما يجعل الاشخاص أكثر التزاماً بالقوانين التي هي من اهدافها النمو الاقتصادي.

٤. عندما يزيد المستوى التعليمي في الدولة ، يزداد الادراك والوعي الصحي للمجتمع مما يجعلهم عاملاً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وبذلك سعت المملكة العربية السعودية لتطوير النظام التعليمي فيها بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية ورسمت مجموعة من الخطط وصفت باستراتيجية وزارة التعليم السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ ، كما سيتم توضيح ذلك في المحور القادم .

كما نجد نيوزلندا ايضا اهتمت بالتعليم اهتماماً

كبيراً بالتعليم وتطوير الأبحاث العلمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية إذ قامت بوضع استراتيجية التعليم العالي خلال الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٩) والتي تسعى إلى تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وزيادة نسبة الانفاق والتمويل المخصص للتعليم (٣٣).

تواجه الدول النامية الكثير من التحديات التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية فيها ، فغاللب البلدان العربية تعاني من نقص في المهارات العلمية والتدريبية المناسبة مما يؤثر سلباً على انتاجية القوى العاملة ويحد من الابداع والابتكار ، ومن جهة أخرى نجد ارتفاع معدلات البطالة في الاوساط المتعلمة إذ بلغ معدل البطالة وفق قاعدة بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١٩ ، اكثر من ٢٠٪ مما يؤدي الى انخفاض العائد من الاستثمار في التعليم ، ومما يزيد الامر تعقيدا وصعوبة هجرة الكفاءات واستقطاب الدول المتقدمة لها خاصة اصحاب المهارات النادرة من الدول العربية واستغلالها لخدمة بلدانهم المتطورة (٣٤)، ومن جانب آخر تحتاج معظم المناهج التعليمية في الدول النامية الى التحديث لغرض مواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ، الا انه يتسم بتردي نوعيته إذ نجد ان المتعلمين يفتقرون للقدرات الابداعية والتحليلية وهي لوازم اساسية في اكتساب المعرفة والمهارة الضرورية لقيام التنمية الاقتصادية ، فضلا عن من قلة التركيز على الفروع والاختصاصات العلمية والتقنية في مسارات التعليم ، وتبرز مشكلة ارتفاع معدلات النمو السكاني بمعدلات تفوق مقدرة

الانظمة والحكومات على زيادة الانفاق على التعليم والرعاية الصحية لمواكبتها ، إذ تنمو قوة العمل في الدول العربية بمعدل ٢,٥٪ سنوياً في حين لا تتجاوز الزيادة على الانفاق على كلا المجالين ١٪ سنوياً وهذا بدوره يشكل عائقاً في تحقيق التنمية الاقتصادية (٣٥).

المحور الثالث :مستقبل دور السياسة التعليمية في تعزيز التنمية الاقتصادية.

في مجال التنمية الاقتصادية اثبتت التجارب الدولية ، ان قدرة الدولة على تحقيق الاهداف الانمائية المرجوة ، لا يتم عن طريق توفير موارد طبيعية ومادية فحسب ، وانما هو رهن بتطوير واستثمار رأس المال الغير مادي او كما تطلق عليه الدراسات الحديثة مصطلح (رأس المال الغير ملموس) والذي يضم العناصر البشرية والمهارات التكنولوجية والتنظيمية التي تمتلكها القوة العاملة وتدريبهم على استخدام الاساليب المتقدمة في مجالات تقنية المعلومات والابتكار والابداع العلمي على نحو يؤدي الى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية .

ومن الجدير بالذكر تمثل أنشطة البحث العلمي والابداع والابتكار احدى اساسيات التنمية الاقتصادية وضرورة ملحّة لاستدامتها ، والابتكار بكونه هو كل عمل متميز يقوم بانتاج سلعة ، او خدمة جديدة ويتم الاستفادة منها ، وغالباً ما تمارس مراكز الابحاث العلمية ابتكاراتها لمعالجة مشاكل معينة وعند الضرورة ، وهذا ما فعله (مركز ابناء للبحوث الزراعية) ففي اعقاب حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي على العراق ، فقد

١. القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية ذات التأثير السلبي على التعليم ومن ثم على التنمية .

٢. وجود علاقة تبادلية بين الصحة والتعليم فهما اساس لجودة الحياة .

٣. يجب ان يكون التعليم متاح بالتساوي للذكور والاناث على حد سواء.

٤. ضرورة توزيع الثروات بصورة عادلة بين الدول مما يؤثر على جودة الحياة ومن ثم التعليم والتنمية الاقتصادية .

٥. ان تكون هناك اتفاقيات بين المؤسسات العلمية المحلية والعالمية مما يساعد على نقل الخبرات العلمية والتعليمية والاستفادة منها مما ينعكس ايجابياً على التعليم والتنمية .

٦. ان الارتقاء بالتعليم يساهم في دفع المتعلمين نحو الابتكار وبالتالي يحقق التنمية .

وترى الوثيقة ان العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية فمن المعروف ان البنية الاساسية الجيدة والقوية تؤدي الى زيادة الدخل والانتاج وهذان بدورهما يؤثران على جودة التعليم ، ومن مقومات النمو الاقتصادي بنية قوية قادرة على الانجاز الصناعي والتي يمكن تحقيقها عن طريق تطبيق نتائج البحوث العلمية ، وتحسين مهارات العاملين وخلق كوادر مهنية قادرة على الابتكار ، والالذان بدورهما يتحققان من خلال المؤسسات التعليمية المتطورة سعت الكثير من دول على اجراء تحسينات في سياساتها التعليمية لتحقيق اهدافها التنموية وفق استراتيجياتها التعليمية لعام ٢٠٣٠ ، فمنها قيام

عمل على تطوير الثروة الحيوانية والزراعية بتوفير المنتجات التي كان يحتاجها المجتمع في ظرف يمنع العراق من استيراد البضائع من الخارج ، وتطوير انواع واصناف زراعية مناسبة اكثر لظروف البيئة العراقية من حيث مقاومتها للملح والافات ، وبأسعار اقل وجودة أفضل (٣٦) .

منذ عام ٢٠٠٠ حقق العالم تقدماً ملحوظاً في مجال التعليم وعقدت الدول الكثير من المؤتمرات لدعم التعليم وجعله متاحاً للجميع في سبيل تحقيق التنمية كإعلان بانكوك ، وإعلان لима ، وإعلان اسلام آباد وغيرها من المؤتمرات ، وكان آخرها ما يُعرف ب (إعلان إنشيون) الذي أقر في ٢١ ايار ٢٠١٥ وتم عقده في انشيون بجمهورية كوريا بقيادة اليونسكو وبمشاركة منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ، وصندوق الامم المتحدة للسكان فضلاً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة العالمية من اجل العلم وغيرها من الجهات الدولية الراعية للتعليم (٣٧) ، وتعرف هذا الوثيقة رسمياً (تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) وفيها تم التركيز على ضرورة النهوض بالتعليم ورسم سياسات تعليمية خلال الاعوام ٢٠١٥ - ٢٠٣٠ وجعله متاح للجميع ويشار اليه بعبارة (هدف التنمية المستدامة الرابع _ التعليم بحلول عام ٢٠٣٠) ولكون التعليم هو مدخل اساسي لعملية التنمية الاقتصادية من خلال التنمية المستدامة ، فقد سعت العلاقة بين الطرفين من منطلق هذه الوثيقة الى تحقيق الاهداف الاتية :

بولندا بتعديل قانون التعليم المدرسي ليكون التحاق الاطفال الزامي في المدارس من عمر الخامسة ، كما وضعت اجوراً رمزية والتي يدفعها اولياء الامور ، في حين اتبع فنلندا بعد عام ٢٠١٦ اصلاحاً منهجياً شاملاً لكل المراحل الدراسية ، كما عملت كل من هنغاريا واليابان تحديد سياسات تعليمية خاصة بالمنهاج الوطني عبر تحديد المهارات التي يجب ان يتمتع بها الطلاب ويتعلمها وهي التواصل والثقافة الرقمية والعمل الجماعي والتطوع ، كذلك ركزت الكثير من الدول من اجل تطوير التعليم فيها من خلال الاهتمام بالطفولة المبكرة ، فعملت استراليا على تبنيها سياسة رعاية الاطفال المحرومين في هذه المرحلة وبرزت هذه السياسات : قيام اتفاقيات وطنية لتنفيذ هذه السياسة كما وضعت خطط وبرامج انمائية في الشهور ١٢ التي تسبق دخول الاطفال المدرسة ، كذلك اقرت تركيا سياسات داعمة للطفولة المبكرة جاء فيها اصدارها قانون يعمل على توفير احتياجات الاطفال المقبلين على دخول المدرسة من خلال تأسيس نوادي اجتماعية تفاعلية خلال موسم الصيف ، فضلاً عن افتتاح فصول متنقلة للطلبة ، اما الدنمارك فعملت على فرض تقويم الزامياً للتطوير اللغوي لكل طفل يبلغ ثلاث سنوات ، ولا يقتصر قيامها على رسم سياسات داعمة للتعليم المبكر وانما اقرت سياسات تخص التعليم المهني ابرزها اشراك جهات متعددة في التدريب المهني وتوفير التدريب المتطور للمتعلمين ، والقيام باصلاحات في مجال لتعليم والتدريب للقضاء على تسرب الطلبة من المدارس وذلك بنقسيم المجالات الدراسية الى ١٢ مجالاً مختلفاً

لتحسين برامج التدريب المهني (٣٩) .

في حين كانت استراتيجية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ، وفق رؤية عام ٢٠٣٠ تتلخص بما يلي :

١. توفير فرص التعليم الجيد ليشمل جميع فئات المجتمع ويكون الزامياً.

٢. دعم المبادئ الاسلامية ، مع ترسيخ الهوية الوطنية .

٣. الارتقاء بالبنية المدرسية والعناية بها .

٤. تنمية التحول الرقمي لمواكبة التقدم العالمي في هذا المجال .

٥. الارتقاء بالمستوى العلمي وتطوير البيئات العملية .

٦. ادخال القطاع اخاص في عملية الارتقاء بالتعليم .

٧. زيادة النفقات المالية المخصصة لقطاع التعليم وتنوعها من منطلق العلاقة التبادلية الايجابية بين الطرفين .

٨. العمل على تنمية الموارد البشرية مما ينعكس ايجابياً على تنمية الوطن .

ومن الجدير بالذكر على الرغم من تردي مستوى التعليم في كثير من بلدان العالم النامي والدول العربية ، الا انها تحاول جاهدة في رسم سياسات تعليمية ناجحة في سبيل قيام تنمية اقتصادية فيها، مثلما فعلت كوريا وسنغافورا كما تطرقنا سابقاً ، ومن هذه الدول مصر ففي ظل استراتيجيتها التعليمية حتى عام ٢٠٣٠

اقتصادية شاملة فيها^(٤١).

واخيراً يمكن القول تهتم جميع المجتمعات باختلاف ثقافات ببذل المزيد من الجهود لزيادة معدلات نموها الاقتصادي أو لخلق تنمية شاملة لمختلف قطاعات الحياة فيها ، لتحقيق رفاهية مجتمعية في الوقت الحاضر ومستقبلاً . ان هدف التنمية الاقتصادية يصب بالدرجة الاساس على تلبية حاجات الانسان وطموحاته ، وهنا يكمن عنصر المشاركة مع الجهود الحكومية هو المفتاح لإنجاز هذا الهدف ، إذ ان العنصر البشري هم صانعو التنمية بمختلف قطاعاتها وسلعها ومؤسساتها وخدماتها ومنافعها ، وعن طريق جهودهم العلمية والعملية يتم استغلال الموارد واستثمارها لينتج عنها اجود انواع الانتاج الوطني وتؤدي السياسات التعليمية التي ترسمها الدولة دوراً فاعلاً في تحقيق هذه الاهداف (٤٢) ، ويمكن قياس مدى نجاح اي خطة للتنمية الاقتصادية ليس فحسب عن طريق قياس الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي الذي تم تحقيقه ، بل يتم قياس جودة الخدمات الاجتماعية التي يتمتع بها المواطن كالتعليم والصحة والكهرباء والمشاركة في الحياة السياسية ونوعية القيم والافكار التي تحكم افعالهم ، والتعامل مع الواقع بأساليب علمية وبشكل ايجابي متطور^(٤٣) .

الخاتمة

اتبعت الكثير من الدول سياسات تعليمية تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية بل اصبحت الدول في حالة سباق مع بعضها بعد اكتشافها ان قيام تنمية اقتصادية في بلدانها يتوقف

التي تنص على توفير التعليم للجميع في اطار مؤسسي كفوء داعم للتعددية المجتمعية والعرقية ، والحرص على تمكين المتعلم متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرون ، مواكبة الخطط البحثية مع متطلبات الخطط الوطنية التنموية والسياسات الهادفة لتحقيقها ، تطوير مهارات الكوادر التدريسية وقدراتهم ، الارتقاء بالابحاث العلمية وجعلها مواكبة للمعايير العالمية ، وغيرها من السياسات التعليمية الداعمة للتنمية الاقتصادية^(٤٤) .

تهتم الدول بمؤشرات جودة التعليم والذي يساعد في الحصول على درجات متقدمة في التصنيف الدولي لجودة التعليم اعتماداً لمؤشر دافوس ٢٠٢٣ ، ويعتمد هذا المؤشر على معايير ومؤشرات والتي من خلالها يمكن استنباط موقع الدولة في التصنيف العالمي ، في مقدمتها : استخدام التقنيات الحديثة في السياسات التعليمية ، درجة التطور في سوق العمل ، وجودة تعلم الطالب في مختلف المراحل الدراسية ، الاهتمام بجودة التعليم الميداني للطلبة في داخل الدولة ، مدى فاعلية التعليم الجامعي ، الاهتمام بالبيئة الصحية للطلبة ، نشر الافكار الابداعية والمؤسسات الداعمة لها واخيراً قياس تقدم البيئة الاقتصادية للدولة ككل ، ووفقاً لهذا المؤشر حصلت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، والمانيا ، وكندا ، وفرنسا ، وسويسرا ، اليابان ، واستراليا ، والسويد ، وهولندا ، على المراتب العشرة الاولى بكونها اكثر الدول اعتماداً على التعليم والاهتمام بجودته ، وقد عملت تلك الدول على رسم سياسات تعليمية داعمة لنهضة تنموية

بالدرجة الاساس على استثمارها في راس المال البشري من خلال رسم سياسات تعليمية غاياته دعم عجلة التنمية الاقتصادية ، وهذا ما نجده في النموذج السنغافوري والكوري والماليزي وغيرها من الدول التي على الرغم من افتقارها للموارد ، الا انها اتخذت من التعليم وفي مختلف مراحلها وقطاعاته منطلقاً لها فقد عملت على تعبئة المهارات البشرية واستثمرت ابتكاراتهم العلمية لتطبيقها على ارض الواقع ، بما يخدم الصناعات الوطنية ويعمل على تحقيق الرفاهية المجتمعية وزيادة الدخل والانتاج القومي للبلد ، كما عمل كل من لي كوان يو ومهاثير محمد باتباع سياسات تعليمية ابداعية حققت قفزة نوعية تنموية في كافة مفاصل الحياة ، الذين رأوا ان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تخطيط استراتيجي لمختلف المهارات والكوادر التي تمتلكها العناصر البشرية وفي مختلف القطاعات وخاصة القطاع المهني الذي اهتمت به تلك الدول اهتماماً بالغاً وزادت نسبة الانفاق الحكومي المخصص له في مقابل ذلك نهضت بالتعليم وجعلت جامعاتها تحتل مراكز عالمية متقدمة في الرصانة العلمية كما وفرت منح للطلبة الاجانب من اجل تبادل الخبرات ، وبذلك يجدر القول عملت دول كثيرة لا يسعنا ذكرها جميعا كالصين والمانيا والولايات المتحدة الامريكية على توفير بيئة تعليمية خصبة مهدت لقيام تنمية اقتصادية فيها .

الاستنتاجات

١. ان مفهوم التعليم والتنمية الاقتصادية من المفاهيم التقليدية ذات جذور قديمة ، الا انه

لم تنفك الدراسات الحديثة عن تناولها وجعلها محط ابحاثهم لما لها من اهمية كبيرة على حياة المجتمع .

٢. ادركت الكثير من الدول اهمية النهوض بالتعليم لكونه الخطوة الاساسية للقيام بالتنمية الاقتصادية فيها وهذا ماكدته الكثير من تجارب البلدان التي كانت ضمن دائرة البلدان النامية لتسمو الان وتصبح من البلدان الصناعية المتقدمة بفضل سياساتها التعليمية .

٣. دعمت الدول مختلف قطاعات التعليم وركزت على القطاع المهني لكونه حجر الاساس في تنمية البلدان .

٤. اشتركت الدول في مؤتمرات علمية مختلفة كمؤتمر باريس وشرم الشيخ وغيرها العديد من المؤتمرات واخرها مؤتمر (تحويل عالما / اعلان انشيون) الذي عقدته المنظمات العالمية بقيادة اليونسكو من اجل الاهتمام بمختلف مفاصل الحياة وبرزها التعليم .

التوصيات .

١. من اجل تحقيق تنمية اقتصادية في البلدان التي تعاني من ضعف النمو الاقتصادي فيها الاهتمام بالتعليم بداية بالطفولة المبكرة الى التعليم الجامعي كما فعلت الكثير من البلدان .

٢. زيادة الانفاق القومي المخصص للتعليم من اجل تحقيق تنمية اقتصادية للدولة .

٣. زيادة عدد المراكز البحثية من اجل استثمار المشاريع العلمية وتطبيقها على ارض الواقع بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية .

٤. يجب على البلدان النامية الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في سبيل تحقيق التنمية فيها وعلى الرغم من محاولاتها المستمرة في تحقيق هذا الهدف كما فعلت مصر إلا أنها مازالت تواجه تحديات تعيق عملها .

المصادر والمراجع

١. للمزيد ينظر الى عبد المنعم علي الحسيني ، دور التعليم العالي في التنمية العربية ، مجلة دراسات عربية ، ١٩٨٨ ، ص ٧٠.

٢. خولة جبار محمد ، السياسة التعليمية وعملية بناء الوعي السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٢٠ ، ص ٣.

٣. خيري عبد القوي ، دراسة السياسة العامة ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨٩ ، ص ٣٣.

٤. عبد المنعم علي الحسيني ، دور التعليم العالي في التنمية العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠.

٥. اسامة جابر ابراهيم الراوي ، التعليم التقني ومتطلبات التنمية الاقتصادية العربية (العراق نموذجا) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦.

٦. خولة جبار محمد ، السياسة التعليمية وعملية بناء الوعي السياسي في العراق ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨.

٧. سعاد محمد عيد ، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٣٥.

٨. نجيب محمود حمودة الشعاقي ، اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة تحليلية قياسية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، اليمن ، المجلد الثامن ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٥ ، ص ٣٢.

٩. زينب اسماعيل العشيبات ، دور التعليم في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، الاردن ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، يوليو ٢٠٢٢ ، ص ٢٠١.

١٠. هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار الصفاء للنشر ، جامعة البلقاء التطبيقية ، (٢٠٠٥) ، ص ١١ .

١١. مدحت محمد أبو النصر ، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ١ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨٩.

١٢. نادية مصطفى الشيشيني ، التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية في الدول العربية دراسة مقارنة ، ط ١ ، دار السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٦٥.

١٣. عبير محمد علي عبد الخالق ، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الاهداف الانمائية للألفية الثالثة ، بحث منشور في كلية الادارة والتكنولوجيا الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، ٢٠٢٢ ، ص ٤٥.

١٤. زينب اسماعيل العشيبات ، دور التعليم في تعزيز عملية التنمية ، مصدر سبق ذكره ص ١٩٩.
١٥. عبير محمد علي عبد الخالق ، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية ... مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥.
١٦. جليل كامل غيدان الجبوري ، التكاليف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق للمدة ١٩٧٠ – ١٩٩٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١٣.
١٧. عادل مجيد العادلي ، مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد ، العدد ٣٥ ، ٢٠١٣ ، ص ٥٧.
١٨. عبد الله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل ، الاردن ، ط ٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٣.
١٩. ابراهيم الغرابية ، سنغافورة ودروس التقدم بلا موارد ، صحيفة العد الاردنية ، عمان ، ٢٠١٧.
٢٠. مصطفى عبد الرحمن ، سنغافورة ، من جزيرة الفقر الى اغنى دول العالم ، بوابة الشرق الالكترونية ، ٢٨ كانون الثاني ، الدوحة قطر ، ٢٠١٦.
٢١. زينب اسماعيل العشيبات ، دور التعليم في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥.
٢٢. صالحة عبدالله عيسان ، الاستراتيجية الحديثة في تدريب المعلمين اثناء الخدمة : تجربة سنغافورة ، رسالة التربية ، سلطنة عمان ، العدد ٢٣ ، ص ٣٤.
٢٣. زينب اسماعيل العشيبات ، دور التعليم في ... مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥.
٢٤. عبد الرحمن المنصوري ، تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٤ حزيران ، ٢٠١٣.
٢٥. سعيد فخري الدهشان ، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة ، ٢٠١٧ ، ص ١٤.
٢٦. سعيد فخري الدهشان ، التجربة الاقتصادية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢.
٢٧. رجاء ابراهيم ، السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا ، النموذج الماليزي للتنمية ، برنامج دراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥.
٢٨. محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية ، محمد مهاتير والصحة الاقتصادية ، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٢.
٢٩. احمد محي الدين محمد التلباني ، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة

، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ،
جامعة القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص ٢٧ .

٣٠. رجاء ابراهيم ، السياسة التعليمية وتنمية
الموارد البشرية في ماليزيا ... ، مصدر سبق
ذكره ص ١١٤ .

٣١. احمد محي الدين محمد التلاني ، التجربة
الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة
، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

٣٢. خالد زكي الديب ، محمد سعيد باحمدان
، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في
المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر
العلمي ، الاردن ، العدد ٤٢ ، نيسان ٢٠٢٢ ،
ص ١٧٥ .

٣٣. سعود هلال الحربي ، السياسة التعليمية
ودورها في تحقيق الهدف الرابع من اهداف
التنمية المستدامة ، التعليم ٢٠٣٠ رؤية تحليلية
، ص ٥٧ ، www.alecso.org.tn

٣٤. عبيد محمد علي عبد الخالق ، تحليل
مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية
في ضوء الاهداف الانمائية للألفية الثالثة ،
مصدر سبق ذكره ص ٦٥ .

٣٥. عادل مجيد العادلي ، مساهمة التعليم في
عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية ،
مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

٣٦. نعمان عباس ندا الحياي ، اثر الابداع
والابتكار الاداري في التنمية الاقتصادية في
العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية
والدولية ، العدد ٨ ، ص ١٦٨ .

٣٧. للمزيد ينظر الى: التعليم ٢٠٣٠ إعلان
انشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من
اهداف التنمية المستدامة ، ضمان التعليم الجيد
المنصف والشامل للجميع ، ص ٢٢ .

38. Transforming Our World: The
2030 Agenda for sustainable De-
velopment. U.N., sep. 2018

٣٩. سعود هلال الحربي ، السياسة التعليمية
ودورها في تحقيق الهدف الرابع من اهداف
التنمية المستدامة ، التعليم ٢٠٣٠ ، مصدر سبق
ذكره ص ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ .

٤٠. دعاء حمدي محمود الشريف ، معالم
استراتيجية مقترحة لتميز التعليم العالي في
ضوء اهداف التنمية المستدامة (رؤية مصر
٢٠٣٠) مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد
٢٦ ، العدد ١١٧ ، ٢٠١٩ ، ص ١٥٤ .

٤١. ثامر محمود العاني ، اثر التعليم
في التنمية الاقتصادية العربية ٢٠٢٢ <http://eoruouba.com>

٤٢. محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي شاذلي
، التعليم والتنمية ، مكتبة الانجلو مصرية ،
٢٠٠٧ ، بلاط ، ص ١٧ .

٤٣. محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي شاذلي
، التعليم والتنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

الملخص

يعد التعليم اهم الادوات الرئيسية للتنمية
الاقتصادية ، فلا يمكن للدول ان تحقق نهضة
تنموية اقتصادية شاملة لمختلف القطاعات فيها

natural gas. Rather, the scientific and educational renaissance has become the most important tools for economic development. This is what many countries that were considered developing countries did to join the list of advanced industrial countries. From this standpoint, the effectiveness of the education system is linked to the extent of its ability to provide the labor market with trained and qualified labor according to economic need

من دون استثمار في الموارد البشرية لديها ، اذ يزيد التعليم من انتاجية الافراد ودخلهم ويخلق لهم الرفاهية المجتمعية والتقدم التكنولوجي ، وقد اصبحت مؤشرات الاقتصاد للدولة لا تقتصر على المفهوم التقليدي بما تملكه من ثروات طبيعية كالنفط والفوسفات والحديد والغاز الطبيعي بل اصبحت النهضة العلمية والتعليمية اهم الادوات الصانعة للتنمية الاقتصادية وهذا ما فعلته الكثير من الدول التي كانت تعد من البلدان النامية لتنضم لقائمة البلدان الصناعية المتقدمة ، ومن هذا المنطلق فإن مدى فاعلية نظام التعليم يرتبط بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بالايادي العاملة المتدربة والمؤهلة وفق الحاجة الاقتصادية .

Abstract

Education is the most important tool for economic development. Countries cannot achieve a comprehensive economic development renaissance for their various sectors without investing in their human resources, as education increases individuals' productivity and income and creates societal well-being and technological progress for them. The country's economic indicators are no longer limited to The traditional concept, with its natural resources such as oil, phosphate, iron, and